مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/18

اقتصاديات الحرب

أمننة التدفقات الحيوية وإعادة هندسة الهيكلية الدولية عبر صراعات أوراسيا والشرق الأوسط

د. عباس فاضل علوان

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

اقتصاديات الحرب: أمننة التدفقات الحيوية وإعادة هندسة الهيكلية الدولية عبر صراعات أوراسيا والشرق الأوسط

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. عباس فاضل علوان / جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

المقدمة

يمر النظام الدولي المعاصر بمرحلة تحول هيكلي عميق يعيد صياغة أسس العولمة التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة. لقد انتهى عصر (العولمة المفرطة) التي كانت تُقدس كفاءة السوق وخفض التكاليف كمعيار وحيد للنجاح الاقتصادي، ليحل محلّه واقع جديد يتّسم بـ(العولمة المجزأة) وبروز مفهوم (الاعتماد المتبادل بالإكراه). في هذا المشهد، لم تعد التدفقات الحيوية من طاقة وغذاء وسلاسل إمداد وتكنولوجيا مجرد سلع تجارية تخضع لقوانين العرض والطلب، بل تحوّلت إلى أدوات للإكراه الجيوسياسي وأسلحة في صراعات الهيمنة الدولية. إن الصراعات المشتعلة في قلب أوراسيا، وتحديداً الحرب الروسية الأوكرانية، والاضطرابات المتصاعدة في الشرق الأوسط، تمثل (الركائز) الأساسية في آلة إعادة هندسة الهيكلية الدولية.

يهدف هذا المقال إلى تحليل كيفية تحويل هذه التدفقات إلى قضايا أمنية وجودية، وأثر ذلك على تآكل السيادة التقليدية وبروز أقطاب دولية جديدة تتنافس على السيطرة على (المنظومات الوظيفية) المالية واللوجستية للعالم. ولتفكيك ملامح هذا التحول، سنحلّل أبعاد أمننة التدفقات الحيوية وإعادة الهيكلية الدولية.

أولاً: أمننة التدفقات الحيوية وتغيّر العقيدة الرأسمالية

تُعد (الأمننة Securitization) المفهوم المفتاحي لفهم التحولات الحالية، فهي العملية التي تقوم من خلالها النخب السياسية بتصوير قضايا مدنية أو اقتصادية على أنها (تهديدات وجودية) لتبرير اتخاذ إجراءات استثنائية خارج السياق السياسي الطبيعي. وفي ظل الرأسمالية المعاصرة، برز ما يمكن وصفه بـ(التناقض الكارثي)، حيث أدّت العولمة المفرطة إلى خلق سلاسل إمداد هشة للغاية تجاه الصدمات الجيوسياسية والبيئية.

ويُلاحظ أن هذا الواقع دفع الدول نحو نموذج (ما بعد نيوليبرالي) الذي يعطي الأولوية لـ(أمن النظم الحيوية) و(المرونة) فوق مبادئ الكفاءة الاقتصادية. ولم تعد الدولة مجرد مراقب للسوق، بل أصبحت تتدخل بشكل مباشر في إعادة تنظيم سلاسل التوريد، وتخزين الموارد، والتحكم في الإنتاج لضمان استمرارية الوظائف الحيوية للمجتمع في وجه الكوارث والحروب. حيث إن أمننة التدفقات تعني أن انقطاع الغاز أو تعطّل شحنات القمح بات يمثل تهديداً لا يقل خطورة عن العدوان العسكري، مما حول الاقتصاد السياسي العالمي إلى (اقتصاد حرب) دائم يبحث عن الاستقلال الذاتي بدلاً من الاعتماد المتبادل المطلق.

ثانياً: الصراع الأوراسي والدورات الهيكلية للقيادة العالمية

تمثل الحرب في أوراسيا نقطة تحوّل حاسمة في الدورة الطويلة للقيادة العالمية، حيث ترتبط الحروب الكبرى تاريخياً بمراحل

(تفكك التركيز) في القدرات العالمية وبروز قوى منافسة لتحدّي القائد المهيمن. تسعى روسيا، من خلال رؤيتها الأوراسية، إلى كسر الهيمنة الغربية وإنشاء بنية تحتية اقتصادية مستقلة تستند إلى التحكم في موارد (القلب الجغرافي) للعالم. لقد أدّت هذه الحرب في (أوراسيا) إلى اضطراب هيكلي في سوق الطاقة والغذاء العالمي، حيث استُخدمت الموارد كأدوات للحرب النفسية والاقتصادية.

علماً أن هذا الصراع لا يدور على الأرض فقط، بل هو صراع على (السيادة التكنولوجية) و(المنظومات الوظيفية المالية)، فالعقوبات الغربية وردود الفعل الروسية والصينية دفعت العالم نحو (الانفصال الاستراتيجي)، حيث تسعى الكتل الصاعدة لبناء أنظمة دفع موازية وتقليل الاعتماد على الدولار، مما يعيد رسم خارطة القوة الاقتصادية بعيداً عن المركزية الغربية التقليدية نحو نظام متعدد الأقطاب يعتمد على منصات مثل (بريكس) و(منظمة شنغهاي للتعاون).

ثالثاً: الشرق الأوسط وعقدة الممرات المائية الحيوية

يُعد الشرق الأوسط حجر الزاوية في هندسة التدفقات الحيوية العالمية، حيث تتحكم ممراته المائية، كقناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب، في إيقاع التجارة الدولية وإمدادات الطاقة. إن أي اضطراب في هذه (العقد الاستراتيجية) يخلق حالة من (عدم اليقين الهيكلي) ترفع تكاليف الشحن والتأمين وتغذّي التضخم

العالمي، حيث لم يعد (سلاح الطاقة) في المنطقة يقتصر على كميات الإنتاج، إنما امتد ليشمل (أمننة منظومة الإمداد) بالكامل.

انتقل الصراع الحالي في المنطقة من المواجهة العسكرية التقليدية إلى (حرب التدفقات)، حيث تعتمد الاستراتيجيات الإقليمية، لا سيما الإيرانية، على (إدارة التوتر) في الممرات المائية لإبقاء الأسواق العالمية في حالة تأهّب دائم. هذا الضغط على الشرايين الحيوية للعالم يُجبر الدول الصناعية على إعادة تقييم التزاماتها الأمنية، ويجعل من تأمين هذه الممرات قضية أمن جماعي دولي تفوق في أهميتها النزاعات المحلية الصرفة.

رابعاً: استراتيجيات المرونة وإعادة تموضع القوى الإقليمية

تتجه اقتصاديات الحرب إلى قلب المواجهة، حيث بدأت القوى الإقليمية، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، في تبنّي استراتيجيات تعزّز من (مرونتها السيادية)، مثل الاستثمار في خطوط الأنابيب البديلة والممرات اللوجستية التي تتجاوز نقاط الاختناق البحرية المهدَّدة، كخط أنابيب (شرق–غرب) السعودي الذي مثّل طوق نجاة استراتيجياً يضمن استمرار التدفقات الحيوية. إذ تدرك هذه الدول أن أمن الطاقة في العصر الجديد يرتكز على حقيقة أن السيادة تُنتزع عبر القدرة على إبقاء الشرايين مفتوحة. لذا نلاحظ تحولاً نحو سياسة (تعدد الانحياز)، حيث ترفض هذه القوى الانخراط في كتل إقصائية مغلقة وتفضّل لعب دور (الوسيط الاستراتيجي) في نظام متعدد الأقطاب. وتهدف هذه

التوجهات ليس إلى تأمين العوائد النفطية فقط، بل إلى بناء اقتصاد (ما بعد النفط)، حيث يُدمج الابتكار والتكنولوجيا كركائز جديدة للقوة الجيوسياسية، مما يساهم في إعادة هندسة الهيكلية الاقتصادية للمنطقة ككل.

خامساً: نظرية الحروب الدولية الجديدة وتآكل السيادة الوطنية

تؤكد نظرية الحروب الدولية الجديدة أن الصراعات المعاصرة تنشأ في سياق (ضعف الدولة) وتآكل سيادتها، حيث تفقد الحكومات احتكار العنف لصالح فاعلين من غير الدول كالميليشيات والشركات العسكرية الخاصة. تتميّز هذه الحروب ببروز (اقتصاديات حرب عابرة للحدود) تعتمد على التهريب والابتزاز والسيطرة على الموارد الحيوية لتأمين تمويل مستدام لا يعترف بالحدود الوطنية.

ويُلاحظ في أوراسيا والشرق الأوسط أن هذه الحروب الهجينة تتداخل مع صراعات المعلومات والذكاء الاصطناعي، مما يجعل السيادة الوطنية مفهوماً شكلياً أمام تدفقات المقاتلين الأجانب والتمويلات غير المشروعة. إن أمننة الاقتصاد في هذه الدول الضعيفة تؤدي إلى تحوّل الصراعات الداخلية إلى ساحات للتنافس العالمي على الموارد، مما يعقّد فرص الحل ويُديم حالة (اللاسلم واللاحرب) التي تخدم المستفيدين من اقتصاديات الفوضى.

سادساً: السيادة الغذائية كواجهة للصمود الوطني

أثبتت أزمة الغذاء العالمية أن (الأمن الغذائي) التقليدي القائم على الاعتماد على الاستيراد لم يعد كافياً لضمان الاستقرار الاجتماعي في ظل اقتصاديات الحرب، إذ تعتمد العديد من الدول العربية والأفريقية بشكل مفرط على واردات الحبوب من مناطق النزاع الأوراسي، مما جعل أمنها الحيوي عرضة لابتزاز الأسعار والتقلبات الجيوسياسية.

هذا الواقع دفع نحو المطالبة بـ(السيادة الغذائية)، وهي حق الشعوب في تحديد سياساتها الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي بعيداً عن هيمنة الأسواق العالمية والشركات الكبرى. حيث إن التحول نحو الزراعة الذكية وتوظيف التكنولوجيا لتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية لم يعد خياراً تكنولوجياً، بل ضرورة أمنية وجودية. إذ إن الدول التي تنجح في تحقيق قدر من السيادة على مواردها الأساسية هي الوحيدة القادرة على الصمود في وجه التهديدات التي تُستخدم فيها الغذاء والماء كأدوات للإخضاع السياسي في النظام الدولي الجديد.

سابعاً: سيناريوهات ومشاهد مستقبلية (في أفق عام 2030–2050)

المشهد الأول: الازدهار المشترك والتكامل الحيوي

في هذا السيناريو تنجح القوى الإقليمية والدولية في بناء أطر تعاونية شاملة ترتكز على مفهوم (مجتمع المستقبل المشترك)، حيث يتم تحويل الممرات المائية إلى مناطق تعاون لوجستي وتكامل إقليمي، وتنجح مبادرات الربط البيني للطاقة في خلق اعتماد متبادل إيجابي يزيد من تكلفة النزاع. وتبرز (المرونة الحيوية) كمعيار عالمي للنجاح، حيث يتم دمج التكنولوجيا الرقمية في تأمين سلاسل الإمداد، وتتحول الدول التي تقع في عقد الوصل الجغرافي إلى جسور دبلوماسية تمنع انقسام العالم إلى كتل مغلقة، مما يؤدي إلى استقرار مالي وتجاري يعود بالنفع على الجنوب العالمي.

المشهد الثاني: الحصون المجزأة واقتصاد الحرب الدائم

ينقسم العالم في هذا المشهد إلى كتل اقتصادية متصارعة تفصل بينها (ستائر حديدية رقمية) وعقوبات مالية طويلة، حيث يتم استخدام سلاح الطاقة والغذاء بشكل مكثف ومستمر، مما يؤدي إلى انهيار النظام المالي القائم على الدولار وبروز أنظمة دفع مجزأة وغير متوافقة. وتتوسع الحروب بالوكالة في المناطق الضعيفة لتأمين الموارد الحيوية، وتتحول اقتصاديات الحرب إلى الحالة الطبيعية الدائمة للعلاقات الدولية. في هذا السيناريو

تعاني الدول النامية من أزمات غذاء وطاقة مزمنة، وتتآكل السيادة الوطنية تماماً لصالح تبعيات أمنية واقتصادية مطلقة للقوى العظمى.

المشهد الثالث: التعددية الانتقائية وعصر (التوازن العملي)

في هذا السيناريو لا يسود أي من الطرفين بشكل مطلق، بل يبرز واقع دولي يتسم بالتعددية الانتقائية، حيث ترفض القوى المتوسطة كالسعودية وباكستان ومصر الانحياز المطلق لأي كتلة، وتبني بدلاً من ذلك شبكات خاصة من (المرونة الموضعية). فيتم تطوير ممرات تجارية وتقنية هجينة تربط بين الشرق والغرب بمرونة عالية، مع التركيز على (سيادة الموارد) المحلية، حيث يقل الاعتماد على الدولار تدريجياً دون انهياره. وتصبح الهيكلية الدولية عبارة عن (فسيفساء) من التحالفات الوظيفية التي تهدف لتأمين التدفقات الحيوية عبر اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، مما يخلق توازناً هشّاً ولكنه مستدام يعتمد على إدارة المصالح الحيوية المشتركة.

الخاتمة

تحول العالم من اقتصاديات الكفاءة إلى اقتصاديات الحرب هو حقيقة تاريخية تعيد تشكيل الهيكلية الدولية في القرن الحادي والعشرين، إذ أصبحت القدرة على التحكم في التدفقات الحيوية وتأمين مرونة النظم الوطنية هي المعيار الحقيقي للقوة والسيادة.

حيث إن صراعات أوراسيا والشرق الأوسط هي المختبر الذي تولد فيه قواعد النظام الدولي الجديد، حيث تُنتزع السيادة عبر القدرة على تأمين الغذاء والطاقة والوظائف الحيوية في ظل واقع جيوسياسي ومناخي مضطرب. إن النجاح في هذا العصر يتطلب الانتقال من عقلية إدارة الأزمات العارضة إلى عقلية بناء (المرونة الاستراتيجية الشاملة) التي تحمي الكيان الوطني من تقلبات الاعتماد المتبادل بالإكراه.

التوصيات الاستراتيجية (مقدمة إلى بلدي العراق أولاً)

1. بناء (سيادة الموارد) الحيوية: يجب على الدول التحول من نموذج الاعتماد الكلي على الاستيراد إلى استراتيجيات التصنيع المحلي والزراعة الذكية، مع بناء مخزونات استراتيجية من الغذاء والطاقة والمدخلات الصناعية تكفي لفترات طويلة لمواجهة صدمات العرض والابتزاز الجيوسياسي.

2. تطوير (المنظومات الوظيفية) المالية واللوجستية البديلة: تشجيع التبادل التجاري بالعملات المحلية والمشاركة في أنظمة دفع رقمية مستقلة لتقليل التعرض لسلاح العقوبات المالية، بالتوازي مع الاستثمار في ممرات نقل بديلة (خطوط أنابيب وربط كهربائي) تتجاوز نقاط الاختناق التقليدية.

3. حوكمة (الأمن الحيوي) واليقظة الاستراتيجية: إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة تعنى بالرصد الاستباقي للأزمات التي تهدد النظم الحيوية (الغذاء، الطاقة، الصحة، السيبرانية)، وتبنّي عقيدة أمنية تركز على (الأمن التنموي) كأداة لمواجهة تهديدات الفاعلين من غير الدول والاستراتيجيات الهجينة.

4. تبنّي دبلوماسية (تعدد الانحياز) الفعالة: الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الأقطاب الدولية الصاعدة والتقليدية، والتموضع كعقدة وصل لا غنى عنها في سلاسل القيمة العالمية الجديدة، لضمان الوصول المستمر إلى التدفقات التكنولوجية والاستثمارية الحيوية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org